
صندوق
التنمية الوطني
NATIONAL DEVELOPMENT
FUND
ANNUAL
REPORT
2021
التقرير
السنوي
1442-1443هـ
@NDFSAUDI | NDF.GOV.SA





حادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

"إننا نعيش في مرحلة تفرض الكثير من التحديات؛ مما يتطلب نظرة موضوعية شاملة لتطوير آليات الاقتصاد، وهو تطوير يجب أن يكون مبنيًا على الدراسة والأسس العلمية الصحيحة"



صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

"طموحنا أن يكون اقتصادنا أكبر مما نحن فيه اليوم، كيف نخلق بيئة جذابة وجيدة ورائعة في وطننا، كيف نكون فخورين في وطننا، كيف يكون وطننا جزءًا مساهمًا في تنمية وحراك العالم؛ سواء على المستوى الاقتصادي، أو البيئي، أو الحضاري، أو الفكري"

كلمة نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق



محمد بن مزيد التويجري

مستشار في الديوان الملكي
نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني

صندوق التنمية الوطني..

رؤية تنموية جديدة لاقتصاد مزدهر

بدأت المملكة في تمويل التنمية منذ أكثر من خمسة عقود مع إنشاء أول الصناديق والبنوك التنموية, ومنذ ذلك الوقت توسعت أدوارها في عملية التنمية, وقدمت دعمًا مكثفًا لجميع القطاعات الاقتصادية وبخاصة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقطاعات التنمية الصناعية والزراعية والإسكان وتنمية رأس المال البشري.

واستكمالًا وتعزيزًا لهذه الأدوار وأخذًا بأسباب التطور وزيادة فعاليتها جاء تأسيس صندوق التنمية الوطني بموجب الأمر الملكي الكريم بتاريخ 13 محرم 1439هـ؛ بهدف رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية لتكون محققةً للغايات المنشودة من إنشائها ومواكبةً لما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية وتمكينها من تحقيق أهدافها.

ويشرف الصندوق الآن على: (بنك التنمية الاجتماعية, وصندوق التنمية العقارية, والصندوق السعودي للتنمية, وصندوق التنمية الصناعية السعودي, وصندوق تنمية الموارد البشرية, وصندوق التنمية الزراعية, وصندوق التنمية السياحي, وصندوق الفعاليات, وبنك الاستيراد والتصدير, وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة, وصندوق التنمية الثقافي, وصندوق البنية التحتية الوطني)؛ حيث يهدف الصندوق من خلال التنسيق والتكامل الوثيقين لأنشطة الصناديق والبنوك التنموية, إلى تحقيق أثر تنموي أكبر والإسهام في مواءمة أهداف الصناديق لرؤية 2030, والتي تعتبر خطة طموحة طويلة الأجل لبناء مجتمع نابض بالحياة واقتصاد مزدهر لأمة طموحة تستغل مواطن قوتها في مساعدة مواطنيها على تحقيق تطلعاتهم.

ومن خلال العلاقة التكاملية بين صناديق التنمية وتحسين كفاءتها وفاعليتها واستدامتها المالية, يحقق الصندوق تقدمًا ملحوظًا على صعيد التنمية ويسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030؛ وذلك من خلال مواصلة الصندوق والصناديق والبنوك التنموية التابعة له تقديم الدعم وتحفيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر من خلال برامج مركزة ومتنوعة. ويسهم هذا الدعم في زيادة الصادرات غير النفطية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تُعتبر العامل الأهم في خلق فرص العمل وتنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيعها.

ومنذ إنشائه قبل سنوات وحتى الآن يعمل الصندوق على تحقيق أهدافه التنموية من خلال توحيد جهود الصناديق والبنوك التنموية التابعة, وفي سبيل ذلك عمل على تحليل آلية عمل الصناديق والبنوك التنموية والبيئة الرقابية والبيئة التنظيمية والمحافظ الإقراضية والاستثمارية؛ ومن ثم أطلق العديد من المبادرات أبرزها الاستدامة المالية حرصًا على استقلالية الجهات التابعة ماليًا وتوحيد أعمال الخزينة والاستثمار, إلى جانب دراسة توحيد رؤوس الأموال, واعتماد إطار محكم لقياس الأثر الاقتصادي والتنموي, ومتابعة أداء الصناديق والبنوك التنموية على المديين المتوسط والقصير, إضافة لاعتماد مراقبة وتحليل مؤشرات الأداء على المدى القصير.

ونتطلع في صندوق التنمية الوطني إلى التحول إلى مؤسسة تمويلية تنموية متكاملة بحلول عام 2025, وإلى التمكن من الإسهام بأكثر من 87 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي, وأكثر من 121 مليار ريال في الاقتصاد الكلي والمساعدة في استحداث أكثر من 119 ألف وظيفة.

كلمة محافظ الصندوق



ستيفن بول جروف

محافظ الصندوق

صندوق التنمية الوطني

دعم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية

منذ تأسيسه في عام 2017، يسعى صندوق التنمية الوطني لدعم وتحسين أداء الصناديق والبنوك التنموية في المملكة العربية السعودية ومساعدتها على القيام بدور أكبر في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لرؤية المملكة 2030. وتتمثل رؤية الصندوق في تحقيق التميز والتحول إلى نموذج عالمي رائد في مجال تمويل التنمية؛ وذلك من خلال التواصل الفعال والتعاون الكامل مع الشركاء لتحقيق التحول الاقتصادي الذي تطمح إليه المملكة.

ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة، يسعى الصندوق إلى زيادة مستوى الإنتاجية وتعظيم تأثير التنمية في الاقتصاد السعودي؛ وذلك من خلال تحويل الصندوق والمؤسسات الخاضعة لإشرافه إلى مؤسسات شاملة تقدم خدمات متكاملة لتمويل التنمية، وتوفّر حلولًا تمويلية مرنة وفعالة للقطاع الخاص تصبّ جميعها في مصلحة التحول الاقتصادي للمملكة.

ومن أجل ذلك يحرص الصندوق على تطبيق أفضل الممارسات العالمية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع نطاق تأثيرها، كما يحرص على التعاون الوثيق والبنّاء مع شبكة المؤسسات التابعة لإشرافه وغيرها من الجهات المعنية بالتنمية لتحقيق هذه الأهداف.

ترتكز رؤية ورسالة الصندوق على مجموعة من القيم والمبادئ التي تعزز تأثير التنمية وتزيد القيمة مقابل المال، وتتضمن تلك المبادئ ما يلي: (1) تحديد فرص التعاون والشراكات عبر مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية. (2) تحقيق النزاهة والحيادية من خلال تقديم فوائد وفرص متكافئة لجميع الشركاء من القطاعين العام والخاص. (3) السعي المستمر لتحقيق التميز وترسيخ ثقافة تدعم تقديم الخدمات فائقة الجودة. (4) التأكد من اتخاذ القرارات القائمة على البيانات والأدلة المنطقية. (5) تحديد فرص التحسين والتطوير التي تساعد على زيادة نطاق وتأثير جميع البرامج والمشروعات والمبادرات التنموية. (6) توفير المرونة المطلوبة في الأداء حتى يتسنى للصندوق الاستجابة بشكل سريع وفعال للاحتياجات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الطارئة. (7) التركيز الدائم على تحقيق الاستدامة المالية حتى يتمكن الصندوق من تقديم الدعم اللازم للتنمية بشكل مستمر، وعلى نطاق واسع، ولأكبر عدد ممكن من المستفيدين.

ومن خلال هذه المبادئ التي تقوم عليها رؤية ورسالة الصندوق الوطني للتنمية، سيتمكن الصندوق من القيام بدور رئيس في عملية التحول الاقتصادي بالمملكة. وباعتباره إحدى مؤسسات تمويل التنمية، سيتمكن الصندوق أيضًا من دعم المملكة في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال التحرك في اتجاه معاكس للتقلبات الاقتصادية (counter-cyclical)، والعمل كمحرك لاستمرار النمو، وضخ السيولة النقدية في النظام المالي لتعويض العجز الناتج عن تقويض الموارد الاقتصادية الأخرى. ويُعد نجاح الصندوق في جمع 22 مليار ريال سعودي لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19 2020 أحد الأمثلة الواضحة على فعالية سياسات الاتجاه المعاكس في دعم النمو الاقتصادي وقت الأزمات.

لكن دور الصندوق لا يقتصر فقط على الاستجابة للتحديات والتقلبات الاقتصادية، بل يمتد ليشمل تحديد الفجوات في عملية التنمية وتصميم برامج ومبادرات جديدة لعلاج هذه الفجوات. فعلى مدار العام الماضي، قام الصندوق بتأسيس «الصندوق الوطني للبنية التحتية»، مع المساعدة في تأسيس كل من: «بنك المؤسسات المتوسطة والصغيرة»، و«صندوق التنمية السياحية»، و«صندوق التنمية الثقافية»، و«صندوق الأنشطة والفعاليات». وكل كيان من هذه الكيانات يهدف لسد فجوات محددة في عملية التمويل والتنمية، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق رؤية 2030.

ويتمثل أحد أهم أهداف الصندوق أيضًا في تقديم الدعم المستمر لصناديق وبنوك التنمية بالمملكة. ويسعى الصندوق لتعزيز الاستثمارات وزيادة الدعم المقدم للاقتصاد في عام 2021 من خلال توفير أكثر من 45 مليار ريال سعودي لدعم العديد من القطاعات الاقتصادية (بما في ذلك قطاعات: الصناعة، والزراعة، والسياحة، والعقارات، والموارد البشرية، والبنية التحتية، والتنمية الثقافية والاجتماعية). في الوقت نفسه، يعمل الصندوق ــ بالتعاون مع المؤسسات الخاضعة لإشرافه ــ على زيادة تأثير برامج التنمية وتعزيز القيمة مقابل المال من خلال تحسين إستراتيجية العمل واستخدام مؤشرات الأداء الرئيسة، وغيرها من الأدوات التي تتيح تقييم وقياس تأثير التنمية.

ويتم كل هذا بالتوازي مع جهود دعم صناديق وبنوك التنمية ومساعدتها على تحسين الأداء وتحقيق الاستدامة المالية. وبالنسبة للصندوق، يمكن تعريف «الاستدامة المالية» بأنها القدرة على تلبية الالتزامات الحالية والمستقبلية، وتحمل الصدمات، والوفاء بالتزامات الديون، والحفاظ على قيمة رأس المال، وتنفيذ برامج والتزامات التنمية المتعلقة بالمصلحة الوطنية وتوقعات الدخل بشكل مستقل، والحفاظ على ثقة الجمهور فيما يتعلق باستمرارية برامج التنمية. ويسعى الصندوق الآن لتأسيس قناة مركزية لإدارة الخزانة والاستثمارات وتوحيد رؤوس أموال المؤسسات الخاضعة لإشرافه، وهو ما يمكنه من إدارة وتوظيف مصادر التمويل بشكل أكثر كفاءة لخدمة الأهداف الاقتصادية والتنموية الوطنية. وكل ما سبق ـ إلى جانب جهود تحسين الأداء الأخرى ـ يضع أساسًا متينًا لإنشاء أول مؤسسة شاملة لتمويل التنمية في المملكة يتمثل الغرض الأساسي منها في دعم عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة في إطار رؤية 2030.

وكل هذه الجهود تساهم بدور بالغ الأهمية في بناء اقتصاد قوي ومجتمع متقدم يتميزان بالديناميكية والإيجابية والتركيز على المستقبل. وخلال تنفيذ تلك الجهود والمبادرات، يستفيد الصندوق بشكل كبير من الرؤى الثاقبة والتوجيهات الحكيمة لكل من رئيس مجلس إدارة الصندوق ـــ صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الإدارة ـــ سعادة محمد التويجري، وجميع أعضاء مجلس الإدارة الموقرين. ويتمثل الهدف الأساسي الذي يحرك الصندوق في كل أنشطته وأعماله في تحقيق آمال وطموحات الشعب السعودي الدؤوب الذي يجمعه أمل قوي وإيمان راسخ بمستقبل هذه الأمة، ويدرك أهمية أهداف رؤية 2030 لتحقيق هذه الطموحات.

مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني

هو السلطة المسؤولة عن رسم السياسة العامة لصندوق التنمية الوطني في حدود التنظيم والأنظمة ذات العلاقة، ويتولى جميع المهمات والصلاحيات التي تكفل تحقيق أهداف الصندوق، من تحديد الإستراتيجيات والسياسات، والموافقة على اعتماد الميزانية وخطط الأعمال، بالإضافة إلى صلاحياته في تشكيل اللجان وتفويضها بالمسؤوليات؛ مما يمكّن المجلس من التركيز على المواضيع الجوهرية الخاصة بالصندوق.

أعضاء مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني



الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

مواءمة مبادرات الصندوق مع أهداف التنمية وفقًا لرؤية المملكة 2030
تركز مبادرات صندوق التنمية الوطني على تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي، ودعم جهود خلق فرص العمل، وزيادة توظيف المواطنين (التوطين)؛ بمن فيهم النساء، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إعادة هيكلة وتوحيد رؤوس أموال الجهات التابعة لتعزيز الأداء
إعادة هيكلة وتوحيد رؤوس أموال الجهات التابعة لصندوق التنمية الوطني؛ لتعزيز أداء الكيانات والهيئات التابعة للصندوق، وتحقيق الاستدامة المالية، والوصول إلى أسواق رأس المال والتمويل الخارجي، وتوفير موارد مالية إضافية ومستمرة.

إنشاء خزينة موحدة، وإدارتها مركزيًّا
البدء في تنفيذ قرار توحيد الخزينة؛ لإنشاء خزينة موحدة، وإدارتها مركزيًّا من قبل صندوق التنمية الوطني؛ إذ يعدُّ تطبيق الأنظمة المركزية التشغيلية المتكاملة لإدارة الخزينة، وإدارة الاستثمار، أمرًا حاسمًا لأداء عمليات الخزينة بشكل مبسَّط وفعَّال.

إطلاق صناديق وبنوك تنموية لمواكبة النمو الاقتصادي للمملكة
- إطلاق «صندوق البنية التحتية الوطني» كأحد الصناديق التنموية التي ستتبع تنظيميًّا لصندوق التنمية الوطني؛ وقد جاء مقترح تأسيسه بالتزامن مع النمو الاقتصادي، الذي تشهده المملكة العربية السعودية، وتماشيًا مع رؤية المملكة 2030
- إطلاق» بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة»؛ ليتمكّن صندوق التنمية الوطني من التركيز على تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وتزويدها بالدعم، بما يتماشى مع طموحات وأهداف رؤية المملكة2030

الاستفادة المُثلى من الموارد المالية المتوافرة
تعظِيم الدور التنموي للصناديق والبنوك التنموية التابعة؛ لتمكينها من تحقيق أهدافها، ورفع كفاءتها، وزيادة أثرها التنموي والاقتصادي، بما يخدم أولويات التنمية الاقتصادية في المملكة.

توسيع نطاق دعم الصندوق ودوره كمحرّك للاقتصاد
تحويل برنامج دعم الاستدامة وصندوق دعم المشاريع إلى صندوق التنمية الوطني، مع نقل مبادرات رؤية 2030 -»برنامج دعم الاستدامة» و»صندوق دعم المشاريع»- من وزارة المالية إلى صندوق التنمية الوطني.

إدارة القروض المتعثرة والالتزامات المالية المستقبلية
إيجاد آلية اقتطاع للمتقدمين في القطاع العام من خلال منصة «اعتماد»، التي تقدّم العديد من الخدمات لمختلف الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والأفراد؛ ما يعزّز الشراكة بينهم؛ لتحقيق مستهدفات المشاريع التنموية في المملكة.

وضع إطار الضوابط الداخلية في الجهات الخاضعة للإشراف
من خلال الرقابة والمراجعة المستمرة؛ كالإشراف المالي، والاستعراض العام للميزانية، واستعراض العمليات التشغيلية والتجارية في الجهات الخاضعة للإشراف.

إعداد نموذج لتوحيد رأس المال
تّم تحديد الاحتمالات الواردة لنماذج توحيد رأس المال على مستوى صندوق التنمية الوطني، كما تمّت دراسة إيجابيات النماذج وسلبياتها، وإجراء دراسة عميقة للمخاطر المحتملة، والترتيبات التنظيمية اللازمة.

تطوير موارد البنية التحتية الأساسية
بناء الحلول والأنظمة الرقمية وموارد البنية التحتية الأساسية؛ من خلال العديد من المشاريع والمبادرات الاستراتيجية، بالإضافة إلى بدء رحلة التحول الرقمي، وتبني أحدث المعايير والتقنيات الرقمية؛ التي ساهمت في دعم نمو الأعمال، ورفع الكفاءة، وزيادة الإنتاجية.

توقيع اتفاقيات تركز على تمكين التحول الاقتصادي
وقَّع صندوق التنمية الوطني عبر مؤسساته المختلفة العديد من الاتفاقيات المحلية والدولية، التي تركز على تمكين التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بما يمكّن من تحقيق الأهداف المعلنة، وتنفيذ البرامج.

الموافقة على إنشاء برنامج لتمويل قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية واعتماد إستراتيجيته.

الموافقة على تطوير برنامج تنظيم إعانة البحث عن عمل (حافز) بهدف زيادة الكفاءة والفعالية.

تعاون صندوق التنمية الزراعية والصندوق السعودي للتنمية على تفعيل برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي

تحديث إستراتيجية صندوق التنمية العقارية

الموافقة على إستراتيجية صندوق التنمية السياحي

اعتماد لوائح صندوق التنمية الثقافي واعتماد هيكلة مجلس الإدارة

الموافقة على انضمام بنك التصدير والاستيراد السعودي لصندوق التنمية الوطني

وضع خريطة الطريق والمشاريع والمبادرات التي ستنفذ خلال عام 2022م
ضمن الجدول الزمني لوضع الاستراتيجية المفضّلة، يهدف صندوق التنمية الوطني إلى تعزيز دوره في المنظومة؛ لتمهيد الطريق لتحقيق طموحات طويلة الأجل.

عن صندوق التنمية الوطني

التأسيس:

تأسس صندوق التنمية الوطني بموجب الأمر الملكي الكريم رقم (أ/13) بتاريخ 1439/01/13هـ؛ بهدف رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية لتكون محققة للغايات المنشودة من إنشائها ومواكبة لما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية في ضوء أهداف ومرتكزات رؤية المملكة 2030 من خلال:



- توجيه الصناديق والبنوك التنموية في المملكة لتحسين أدائها وفعاليتها وتحقيق الاستدامة المالية.
- تعزيز التنسيق بين الصناديق والبنوك التنموية.
- ضمان المواءمة مع أهداف رؤية المملكة 2030.
- الحد من التداخل بين أعمال ومهام الصناديق والبنوك التنموية.
- تمكين الصناديق والبنوك التنموية من تحقيق أهدافها.

المهام

يقوم الصندوق بعدد من المهام، أبرزها ما يلي:

- الإشراف العام تنظيميًا ورقابيًا وتنفيذيًا على الصناديق والبنوك التنموية.
- مراجعة اختصاصات وإستراتيجيات وتنظيمات وهياكل الصناديق والبنوك التنموية وخططها التنفيذية، وآليات التمويل والإقراض المعمول بها في تلك الصناديق والبنوك وتحديثها بما يلبي متطلبات أولويات التنمية.
- اتخاذ ما يلزم لتحقيق التكامل والتنسيق بين الصناديق والبنوك التنموية؛ بما يسهم في تحقيقها لأهدافها.
- اتخاذ ما يلزم لرفع كفاية التمويل والإقراض التنموي وتعزيز استدامتها في الصناديق والبنوك التنموية.
- المشاركة في تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات والمحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الصندوق.





أقـر مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني إستراتيجية الصندوق طويلة المدى في عام 2020م، إضافةً إلى اعتماد رؤية ورسالة وقيم الصندوق.

الرؤية

يهدف الصنـدوق إلى أن يصبـح علامة عالميـة متميـزة فـي التمويـل التنمــوي مــن خلال المواءمــة والتكامــل والتســهيل بيـن الشـركاء لتمكين التحـول الاقتصادي للمملكة العربيــة الســعودية.

الرسالة

تعظيم الأثر التنموي والإنتاجية في المملكة العربية السعودية من خلال:

- أن يصبح مؤسسة تمويلية تنموية متكاملة الخدمات تقدم مجموعة واسعة من حلول تمويل تركز على القطاع الخاص؛ لدعم التنمية الاقتصادية.
- تنفيذ أفضل الممارسات الدولية من خلال تقديم المشورة الإستراتيجية والرقابة على مستوى عالمي؛ لتعزيز التنمية وتعظيم الأثر الاجتماعي والاقتصادي.تعزيز التعاون بين الكيانات؛ من خلال تعزيز الشراكات متعددة القطاعات والخدمات المشتركة.
- تعزيز التعاون بين الكيانات من خلال تعزيز الشراكات متعددة القطاعات والخدمات المشتركة.
- التركيز على تمويل القطاع الخاص والكفاءات؛ لدعم النمو المستدام وتنويع الاقتصاد.
- التحسين المستمر للإنتاجية من خلال ضمان كفاءة وفعالية البرامج والـمـشاريـع والـمبادرات.

القيم

يهدف الصندوق إلى أن يصبح علامة عالمية متميِّزة في التمويل التنموي؛ من خلال الالتزام بالقيم التالية:

التكامل
تحديد مجالات التكامل والتعاون لتعزيز شراكات التنمية في مختلف القطاعات والقضايا ذات العلاقة.

التعزيز
زيادة حجم نطاق وتأثير كل برنامج ومشروع ومبادرة.

الحياد
الالتزام بالشراكة مع القطاعين العام والخاص بالتساوي.

الامتياز
خلق ثقافة تميز الموظفين لتقديم خدمات متميزة للعملاء.

سرعة الأداء
الاستجابة بسرعة وفعالية للتطورات والاحتياجات والتحديات التنموية والاقتصادية الجديدة.

الاستناد على المعلومات
التركيز على استخدام الأدلة والمعلومات والبيانات لتوجيه عملية صنع القرار.

الاستدامة المالية
إدارة الموارد المالية بكفاءة لضمان استمرار برامج التنمية في المستقبل.

تتكون محفظة صندوق التنمية الوطني وتشرف حالياً على (11) كيان ذات نطاقات ومجالات وإهتمامات متنوعة والكيانات التي يشرف عليها صندوق التنمية الوطني:

أ / مجال القطاعات / مهتم بدعم قطاعات اقتصادية محددة

صندوق التنمية العقارية REAL ES TATE DEVELOPMENT FUND
الصندوق الصناعي صندوق التنمية الصناعية السعودي Saudi Industrial Development Fund
صندوق التنمية الثقافي Cultural Development Fund
صندوق التنمية الزراعية Agricultural Development Fund المملكة العربية السعودية
صندوق التنمية السياحي Tourism Development Fund

ب / مجال الفئات/ مهتم بدعم فئات اقتصادية محددة

بنك المنشئات الصغيرة و المتوسطة
بنك التنمية الاجتماعية SOCIAL DEVELOPMENT BANK

ج/ مجال النشاطات/ التخصصات/ مهتم بدعم انشطة اقتصادية محددة /وظائف اقتصادية محددة

صندوق البنية التحتية الوطني
SAUDI EXIM بنك التصدير والاستيراد السعودي
SFD الصندوق السعودي للتنمية
صندوق تنمية الموارد البشرية HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT FUND



السمات الرئيسة لمؤسسات التمويل التنموية



تأثير تنموي كبير من خلال الاستفادة من الموارد واستخدامها بكفاءة عالية

استدامة مالية لدعم المشروعات ذات المخاطر المالية العالية

حوكمة قوية وشفافية عالية لزيادة المصداقية مع الأسواق

دعم نمو القطاع الخاص من خلال:

- تقديم تمويل طويل الأجل وتمويل فجوات الجدوى الاقتصادية والضمانات الائتمانية
- تقديم الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر احتياجًا من المجتمع
- تشجيع وتسهيل ريادة الأعمال

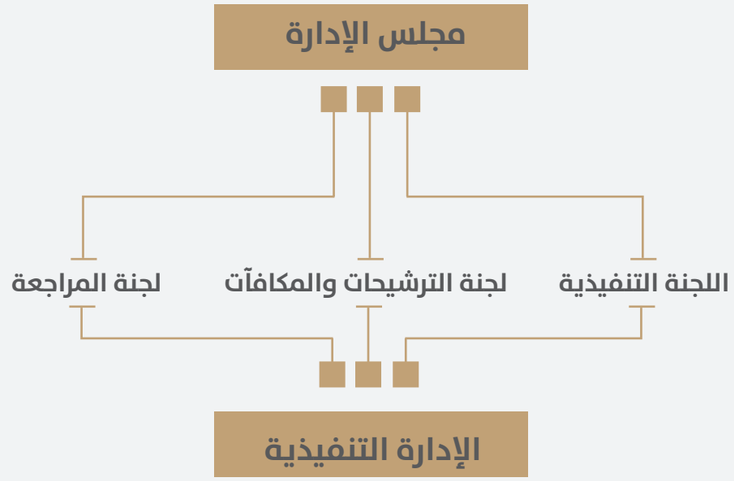
تقليل الضغط على الميزانية الحكومية من خلال تشجيع الاستثمار الخاص

العمل كأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية وتحسين القدرة في الحصول على التمويل التنموي من الأسواق المالية

الحوكمة

سعيًا نحو تحقيق تطلعاته الإستراتيجية في أن يكون عامل تمكين رئيسًا للتحول الاقتصادي، يلتزم صندوق التنمية الوطني بتطبيق أعلى معايير الحوكمة وأفضل الممارسات.

الهيكل الإداري



اللجنة التنفيذية

تعمل على تقديم التوجيه، وترتيب المواضيع ذات الأولوية لعرضها على مجلس الإدارة للنظر فيها.

أعضاء اللجنة:

- معالي الأستاذ/ محمد بن مزيد التويجري - رئيس اللجنة.
- معالي الدكتور/ ماجد بن عبدالله القصبي.
- معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله الجدعان.
- معالي الدكتور/ حمد بن محمد آل الشيخ.
- معالي الدكتور/ غسان بن عبدالرحمن الشبل.
- معالي الأستاذ/ فيصل بن فاضل الإبراهيم.
- سعادة الأستاذ/ ستيفن بول جروف.

لجنة الترشيحات والمكافئات

تدعم مجلس الإدارة في ضمان احتفاظ الصندوق بالحجم والهيكل الإداري بما يناسب الكفاءات، والإشراف على الأمور المتعلقة بخطط الترشيح والتعيين والتعاقب، بالإضافة إلى مراجعة وإقرار إطار مكافآت وسياسات الصندوق.

أعضاء اللجنة:

- معالي الدكتور/ غسان بن عبدالرحمن الشبل - رئيس اللجنة.
- سعادة الأستاذ/ أحمد بن محمد الجربوع.
- سعادة الأستاذ/ صلاح بن محمد الزامل.
- سعادة الأستاذ/ أحمدبن صالح السديس.

لجنة المراجعة

تساعد مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية، وبخاصة ما يتعلق بفعالية الرقابة الداخلية، وصحة التقارير المالية، وكفاية عمليات التدقيق، واستقلالية المدقق الخارجي والمدقق الداخلي، والتوافق مع الأنظمة واللوائح والنظام العام.

أعضاء اللجنة:

- معالي الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم - أمين مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني.
- الدكتور/ سليمان بن عبدالعزيز التويجري - نائب رئيس اللجنة.
- الدكتور/ سعد بن صالح الرويتع.
- الأستاذ/ سعود بن محمد السبهان.
- الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد الموسى.

محافظ الصندوق

تتمثل مسؤولياته الرئيسة في تنفيذ المهام، وإدارة العمليات اليومية للصندوق؛ وفقًا لما أقره مجلس الإدارة، بالإضافة إلى كونه المسؤول عن صياغة وتنفيذ إستراتيجية الصندوق طويلة المدى، والإشراف على أداء الصناديق والبنوك التنموية التابعة، وتحديد فرص التعاون.

الإدارة التنفيذية

تساعد محافظ الصندوق في متابعة وأداء العمليات اليومية؛ وذلك عن طريق رسم الخطط لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، بالإضافة إلى متابعة الأعمال والتأكد من مطابقتها لتوجهات الصندوق.

نظرة عامة على عام 2020

يعد عام 2020م عامًا تكوينيًا لصندوق التنمية الوطني؛ فقد تحققت فيه إنجازات عديدة على عدد من المستويات يجدر ذكر بعضها فيما يأتي:

تشكيل لجنة استجابة الصناديق التنموية للأوضاع الاقتصادية الاستثنائية:

صدر الأمر الملكي الكريم رقم (45089) بتاريخ 1441/07/23هـ بتشكيل لجنة استجابة الصناديق التنموية للأوضاع الاقتصادية الاستثنائية؛ بهدف التخفيف من وطأة الوضع الاقتصادي الاستثنائي في ظل تداعيات فيروس كورونا.

وقد قام صندوق التنمية الوطني بالتعاون مع الجهات الحكومية والصناديق والبنوك التنموية التابعة برصد مبلغ يتجاوز 25 مليار ريال لدعم المواطنين ومنشآت القطاع الخاص من خلال برامج إعادة الهيكلة أو القروض المباشرة أو غير المباشرة أو أنواع أخرى من الدعم.

هذا, ويواصل صندوق التنمية الوطني والصناديق والبنوك التنموية التابعة تقديم الدعم من خلال برامج مختلفة إلى القطاعات الأكثر تأثرًا؛ للمساعدة في تسريع وتحفيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر.

تعزيز الأداء والاستدامة المالية للصناديق والبنوك التنموية التابعة:

يعمل الصندوق -جنبًا إلى جنب- مع الصناديق والبنوك التنموية لتقييم تعزيز الأداء وتوجهات الاستدامة المالية ومعالجتها, ودراسة مقترحات إجراءات تحسين تحصيل الديون, وفيما يلي أبرز الأنشطة في هذا المجال:

- الموافقة على دمج أعمال الخزينة والاستثمار لدى الصناديق والبنوك التنموية التابعة, والبدء في أعمال تأسيس خزينة مشتركة لها.
- الموافقة على عملية دراسة جدوى توحيد رؤوس أموال الصناديق والبنوك التنموية التابعة.
- الموافقة على دراسة تصكيك محافظ الدعم المدينة لصندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية الزراعية وصندوق التنمية الصناعية السعودي وبنك التنمية الاجتماعية.
- إطلاق مشروع تقييم برامج ومبادرات الصناديق والبنوك التنموية التابعة.
- المشاركة في مراجعة وتحديث لوائح لجان المراجعة الداخلية والمخاطر لدى الصناديق والبنوك التنموية التابعة.

- المساهمة في تمويل رؤوس أموال صندوق التنمية السياحي وبنك التصدير والاستيراد السعودي وصندوق التنمية الصناعية السعودي.
- القيام بإجراء تحليل تشخيصي للحلول المالية المقدمة من الصناديق والبنوك التنموية التابعة في المجالات التالية: معالجة القروض المتعثرة, وتحسين إدارة القروض, وتوريق محفظة القروض, ومراجعة تسعير المنتجات لتحقيق التغطية الكاملة للتكلفة على ضوء المخاطر.

تحسين الحوكمة:

- إعادة تشكيل مجالس إدارة كل من صندوق التنمية الزراعية, وصندوق تنمية الموارد البشرية, والصندوق السعودي للتنمية.
- التوجيه بدراسة حوكمة الصندوق الخيري الاجتماعي.
- طوير معايير إدراج الصناديق والبنوك التنموية الإضافية تحت إشراف صندوق التنمية الوطني.
- إنشاء لجنة الترشيحات والمكافآت واعتماد لائحة عملها.
- تعيين ممثلي الصندوق في عدد من مجالس إدارة الصناديق والبنوك التنموية التابعة.
- إنشاء لجنة المراجعة واعتماد لائحة عملها.
- العمل مع الصناديق والبنوك التنموية التابعة على تحديث مصفوفة الصلاحيات الإشرافية.





زيادة التأثير:

- الموافقة على إستراتيجية صندوق التنمية الزراعية, واعتماد مشروع تعديل نظامه.
- عقد ورشة عمل إستراتيجية صندوق التنمية الوطني طويلة المدى, وناقش المشاركون في الورشة أهداف الصندوق لتحسين الأداء والفعالية والاستدامة المالية للصناديق والبنوك التنموية في المملكة, مع ضمان التنسيق بينها, وضمان المواءمة مع أهداف رؤية المملكة 2030.
- السعي إلى تحويل صندوق التنمية الوطني إلى مؤسسة تمويلية تنموية ذات اكتفاء ذاتي واستدامة مالية:

صدرت موافقة مجلس الوزراء على ما يلي:

- تمكين صندوق التنمية الوطني من الإقراض وغير ذلك من صور التمويل والاقتراض بجميع أشكاله بالتنسيق مع المركز الوطني لإدارة الدّين.
- قيام الصندوق بإصدار الضمانات للصناديق والبنوك التابعة له؛ وفق معايير تضمن عدم تجاوز الضمانات المصدرة قيمة أصول الصندوق.
- صلاحية صندوق التنمية الوطني والصناديق والبنوك التنموية التابعة له بتأسيس الشركات أو المنشآت ذات الأغراض الخاصة أو غيرها من الكيانات القانونية -داخل المملكة وخارجها- أو المساهمة فيها بشكل منفرد, أو بمشاركة الغير من القطاعين العام أو الخاص.
- تمكين الصندوق من الاستثمار -داخل المملكة وخارجها- وتملك الأصول والتصرف فيها.
- تضمين العقود والاتفاقيات والترتيبات المالية التي يبرمها الصندوق أو الصناديق والبنوك التنموية التابعة له على الخضوع لاختصاص المحاكم الأجنبية.
- قيام صندوق التنمية الوطني بتضمين العقود والاتفاقيات والترتيبات المالية التي يبرمها شرط اللجوء للتحكيم؛ وفقًا لما تقتضيه المصلحة.

- تعديل برنامج إعانة البحث عن عمل (حافز).
- اعتماد مشروع نظام صندوق التنمية الثقافي تمهيدًا لاستكمال الإجراءات النظامية.
- اعتماد إستراتيجية صندوق التنمية السياحي, وتعديل ترتيباته التنظيمية.
- الموافقة على جعل بنك التصدير والاستيراد السعودي تحت إشراف صندوق التنمية الوطني واعتماد رأس ماله.
- الموافقة على تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة, واعتماد مشروع نظامه.



مبادرات عام
2021

